في الاظهر لعموم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف ولانه
جميع المهر وجب في مقابلة استيفاء منفعة البضع فحلا
الطلاق عن الخير بخلاف من وجب لها النصف فانه يضعها
سلم لها فكان النصف جابرا للاحباش قال النووي في
فتاويه اما وجوب المتعة مما تفضل الساعة العلم بها
فينبغي تقريرها واشاعة حكمها ليعرف ذلك وفرقة
لا يسيرا بان كانت من الزوج كردته ولعانه كطلاقه في
ايجابه المتعة ويسن ان لا تنقص عن ثلاثين درهما او ما
قيمته ذلك فان تنازعا في قدرها قدرها القاضي
باجتهاده بحسب ما يليق بالحال معتبرا حالها في يسار
الزوج واعساره ونسبها وصفاتها لقوله تعالى ومتعوهن
على الموسع قدره وعلى المقتر قدره نعم شرع في
احكام الوليمة واشتقاقها كما قاله الازهري من الولم
وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان وهي تقع على كل
طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك وغيرها
لكن استعمالها مطلقة في العرس اشهر والوليمة بالعرس
وهو بضم العين مع ضم الراء واسكانها لانها بالزوجة

مسئلة

مسئلة موكدة لشهرتها عنه صلى الله عليه وسلم قولا وفعلا
ففي البخاري انه صلى الله عليه وسلم اولم على بعض نسائه بمدين
من شعير وانه اولم على صفية بتمر وسمن وثبت وانه قال
لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج اولم ولو بشاة واقلها
للمكنة شاة وغيره ما قدر عليه قال النشائي والمراد اقل
الكمال شاة لقوله التنبيه وباي شيء اولم من الطعام جاز
تنبيه لم يتعرضوا لوقت الوليمة واستبعد السبكي من
كلام البغوي ان وقتها موسع من حين العقد فيدخل
وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله
عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة
اليها من حين العقد وانها في الافضل والاجابة اليها
واجبة عينا لخبر الصحيحين اذا دعي احدكم الى الوليمة
فليأتها وخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى لها
الاغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله
ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها المعهودة عندهم
ويؤيده ما في الصحيحين مرفوعا اذا دعي احدكم
الى وليمة عرس فليجب وامامغيرها من الولائم فالاجابة

Copyright © King Saud University